اتفاقية منظمة التجارة العالمية واثرها على الدول النامية

دكتور محمد ناجى حسن خليفة

جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا

كلية الادارة والاقتصاد

المحتويات

تحرير التجارة العالمية

اتفاقية منظمة التجارة العالمية واثرها على الدول النامية

The impact of World Trade Organization Agreement (WTO) upon the Developing Countries

مقدمـــــــــــــــــــــــة :

التجارة تمثل قاطرة الانتاج وهى السبيل الى النمو الاقتصادى والاجتماعى، واقامة منظمة التجارة العالمية يعتبر من اهم احداث القرن الماضى لما سوف تولدة من نتائج ذات اثار على كل الانشطة الاقتصادية فى مجال الزراعة والصناعة والخدمات والملكية الفكرية تمتد وتصل الى عقود قادمـــة؛ ولذا تهدف الدول الموقعة على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية " GATT " واتفاقية منظمة التجارة العالمية "WTO" الناشئة عنها الى ايجاد مناخ مستقر للتجارة الدولية يعتمد على ازالة العوائق التى تواجة انسياب السلع والخدمات من خلال ترتيب التزامات ومزيا متبادلة بين الجميع مع مراعاة ظروف الدول النامية والاقل نموا .

ومنذ الاجتماع الاول لاعضاء الاتفاقية عام 1947 والاتفاقية تمثل عقد ملزم لجميع الاطراف يهدف الى ارساء القواعد التنظيمية للتجارة الدولية فى مجال السلع بصورة اكثر فاعلية وفتح افاق جديدة امام التجارة الدولية فى مجال التجارة فى الخدمات والملكية الفكرية.

وقد تم تحويل اتفاقية "الجات" من مجرد اتفاق لتنظيم التجارة الدولية الى مؤسسة عالمية تهتم بالتجارة الدولية واصبحت منظمة عالمية ذات شخصية اعتبارية وتمثل الضلع الثالث للمنظمات الاقتصادية العالمية بعد البنك الدولى للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى.

و ظهرت منظمة التجارة العالمية الى الوجود كمنظمة دولية وليدة نتيجة لنجاح المفاوضات متعددة الاطراف التى تمت فى اطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (الجات) GAT والتى تم التوقيع عليها عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وقد تعاون كل من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية ومنظمة التجارة العالمية على اقامة نظام تجارى قوى يهدف الى نمو التجارة الدولية، وفى هذا الاطار قد تلاحظ نمو متزايد فى حركة التجارة العالمية؛ حيث زادت الصادرات العالمية بمعدل نمو قدرة 6 % سنويا؛ وفى عام 1997 تزايد حجم التجارة 14 مرة عن ما كان علية عام 1950 ([1]) .

وفى ضوء ما سبق تتناول الدراسة تطور اتفاقية تحرير التجارة العالمية وصولا الى اتفاقية منظمة التجارة العالمية وبيان وظيفتها وهيكلها التنظيمى والدور الذى تؤدية ؛ وكذا هيكل الاتفاقية والمبادئ والقواعد القائمة عليها؛ والمساعدات والامتيازات الممنوحة للدول النامية والاقل نموا؛ ثم عرض للزيادة المتوقعة للناتج العالمى وتوزيعها على الدول من حيث المكاسب والخسائر الناتجه عن تطبيق الاتفاقية؛ وفى النهاية نتناول بالتحليل والدراسة تطور حركة الصادرات فى مجال السلع والخدمات لدول نامية مختارة مقارنة باجمالى العالم والدول المتقدمة خلال خمس سنوات من تطبيق الاتفاقية وذلك لبيان قدر

[1] World Trade Organization "Trading into the future" -www.wto.org P52

المكاسب لكلا الفريقين على اساس ان زيادة الصادرات هى العامل الرئيسى والمؤثر فى تحقيق التنمية الاقتصاديه ورفع مستوى المعيشة.

من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية " الجات " إلى منظمة التجارة العالمية

اعتمد نظام تحرير التجارة العالمية على سلسلة من المفاوضات التجارية من خلال مجموعة من الجولات التى عقدت تحت مظلة الجات ؛ حيث الجولات الاولى هدفت الى خفض التعريفات الجمركية؛ والجولات الاخرى تضمنت اهداف اخرى بالاضافة الى هدف التعريفات الجمركية؛ مثل الاجراءات ضد الاغراق ؛ والقيود غير الجمركية؛ والجولة الاخيرة "جولة اورجواى" تمت خلال اعوام 1995/1986 والجدول رقم (1) التالى يوضح ملخص لهذة الجولات وتاريخها وموضوعات التفاوض وعدد الدول المشاركة فيها. ويوضح الجدول رقم (2) تفاصيل خاصة بجولة اورجواى من حيث التوقيتات الزمنية وموضوعات التفاوض واماكن انعقادها وهى التى ادت الى قيام منظمة التجارة العالمية

والمفاوضات لم تنتهى بعد ؛وعديد منها قد تم بعد جولة اورجواى خاصة فى مجال التجارة فى الخدمات ،حيث قد تم التوصل الى توقيع اتفاقية خدمات الاتصالات بين 69 دوله وافقوا على تحرير العمل فى هذا المجال فى فبراير عام 1997 ؛ وفى نفس العام اقامت 40 دوله مفاوضات ناجحة فى مجال منتجات نظم المعلومات؛ وايضا عدد 70 دولة عضو قد اقروا تحرير الخدمات المالية التى تغطى 95 % على التجارة فى التامين البنكى بين الدول والاسهم والمعلومات المالية.

واتفق اعضاء منظمة التجارة فى مايو 1998 فى جنيف فى اللقاء الوزارى على دراسة العوائد الناتجة عن التجارة الالكترونية والمؤتمر الوزارى التالى عقد فى الولايات المتحدة فى سياتل؛ ثم تم عقد لقاءات مصغرة فى كل من قطر ثم فى طوكيو والجولة التالية على مستوى المنظمة سوف تعقد بالمكسيك وتناقش فيها موضوعات الزراعة والخدمات والملكية الفكرية

جدول رقم (1)

ملخص لجولات اتفاقية الجات

السنة Year	المكان Place	موضوع التفاوضsubject	عدد الدول المشاركة Countries
1947	جنيف ــ Geneva	قيود التعريفات الجمركية	23
1949	انسى – Ancy	قيود التعريفات الجمركية	13
1951	توركواى – Torquay	قيود التعريفات الجمركية	38
1956	جنيف ــ Geneva	قيود التعريفات الجمركية	26
1961/60	جنيف ــ Geneva Dillon Round	قيود التعريفات الجمركية	26
1967/64	جنيف ــ Geneva Kennedy Round	قيود التعريفات الجمركية والاجراءات ضد الاغراق	62
1979/73	جنيف ــ Geneva	قيود التعريفات الجمركية	102

	جولة طوكيو Tokyo Round	والقيود غير التعريفية والاطار العام للاتفاقية	
1994/86	جنيف جولة اورجواى Uruguay Round	قيود التعريفات الجمركية والقيود غير التعريفية واتفاقية الخدمات والملكية الفكرية والنسيج والزراعة واتفاقية اقامة منظمة التجارة	123

جدول رقم (2)

جولة اورجواى من عام 1986 الى عام 1995

التوقيت	المكان	الموضوع
ديسمبر 1986	بينتا ديل ايست Puntadel Este	بداية جولة المفاوضات متعددة الاطراف
ديسمبر 1988	مونتريال Montreal	اللقاء النصف سنوى الوزارى
ابريل 1989	جنيف Geneva	استكمال اللقاء النصف سنوى الوزارى
ديسمبر 1990	بريسيلس Brussels	انهاء اللقاء الوزارى والوصول الى الصيغة النهائية
ديسمبر 1991	جنيف Geneva	النسخة الاولى من الاتفاقية
نوفمبر 1992	واشنجتون Washington	مفاوضات تناول موضوعات الزراعة
يونيو 1993	طوكيو Tokyo	مفاوضات موضوعات الوصول الى الاسواق
ديسمبر 1993	جنيف Geneva	الانتهاء من اغلب المفاوضات
ابريل 1994	مراكش Morocco	توقيع اتفاقية اقامة منظمة التجارة العالمية
يناير 1995	جنيف Geneva	بدء تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية

وظيفة منظمة التجارة العالمية WTO :

تهدف المنظمة الى رفع مستويات المعيشة وتحقيق التوظيف الكامل لموارد دول العالم ونمو الانتاج وزيادة معدلات التنمية وزيادة حركة التجارة الدولية والمعاونة على تدفق التجارة الدولية بسهولة وبحرية وبحيادية وبذل الجهود نحو تعظيم مشاركة الدول النامية والاقل نموا فى التجارة الدولية بصورة افضل وذلك من خلال :

ادارة اتفاقية التجارة

عقد جولات مفاوضات التجارة

اقامة التجارة بين الدول

مراجعة سياسات التجارة القومية للدول

مساعدة الدول النامية فى تنفيذ سياسات التجارة من خلال المساعدة الفنية وبرامج التجارة

التعاون مع المؤسسات الدولية الاخرى

هيكل منظمة التجارة العالمية :

يتكون هيكل منظمة التجارة العالمية {شكل رقم (1)} من عدد من المستويات هى:

السلطة العليا في المنظمة " مؤتمر الوزراء"

منظمة التجارة العالمية مملوكة الى اعضائها والدول تتخذ قراراتها من خلال مجالس ولجان مختلفة والتى عضويتها تتكون من اعضاء المنظمة واعلى قمتها هو" مؤتمر الوزراء " والذى يلتقى مرة كل عامان على الاقل ؛ ويستطيع ان يتخذ القرارات الخاصة بالمواقف المتعلقة بالتجارة

المستوى الثاني " المجلس العام "

ويتكون المجلس العام من ثلاثة مجالس هى :

المجلس العام – مجلس فض المنازعات – مجلس سياسات التجارة وهذه المجالس الثلاثة متماثلين فى المستوى التنظيمى ؛ والاتفاقية التى اقامت منظمة التجارة العالمية قد تمت من قبل المجلس العام ، وكل من هذه المجالس الثلاثة من اعضاء منظمة التجارة العالمية ويقدمون تقاريرهم الى المؤتمر الوزارى

والمجلس العام يعمل بالنيابة عن المؤتمر الوزارى فى جميع شئون منظمة التجارة العالمية وهم يعملوا على فض النزاعات بين الاعضاء ووضع وتحليل السياسات التجارية للدول الاعضاء

المستوى الثالث "مجالس لكل منطقة تجارة"

عبارة عن ثلاثة مجالس هى" مجلس التجارة فى السلع – مجلس التجارة فى الخدمات – مجلس التجارة فى حقوق الملكية الفكرية" و تتعامل مع مناطق تجارية فى العالم من خلال كيانات فرعية وتتكون من كل اعضاء منظمة التجارة العالمية وتقدم تقاريرها الى المجلس العام

وعدد 6 كيانات اخرى يقدموا تقريرهم الى المجلس العام ومجال عملهم محدود لذا يمكن اعتبارهم لجان ولكن يظلوا يتكونوا من اعضاء منظمة التجارة وهم يتعاملوا مع موضوعات خاصة بالتجارة والتنمية والبيئة واتفاقيات التجارة الاقليمية وادارة المفاوضات؛ والمؤتمر الوزارى الذى عقد فى سنغافورة عام 1996 قرر انشاء لجان عمل جديدة تبحث فى الاستثمار وسياسات المنافسة والشفافية خاصة فى مجال المشتريات الحكومية وتسهيلات التجارة ، واكثر من وحدة تابعة لهذه المجالس تعمل على تنفيذ الاتفاقية وتبلغ المجلس الوزارى بأنشطتها العادية

المستوى الرابع : " اللجان المتخصصة"

كل مجلس من المجالس السابقة له لجان مساعدة عبارة عن :

مجلس السلع : يتبعة 11 لجنة تتعامل كل منها مع موضوع خاص (مثل الزراعة – الوصول الى الاسواق – الدعم – الاغراق.... الخ) وهى تتكون من كل الدول الاعضاء وتقدم تقاريرها الى مجلس السلع

ولجنة مراقبة النسيج والذى يتكون من رئيس وعشرة اعضاء يعملوا معا للتحقيق فى البلاغات (معلومات من الحكومات الى منظمة التجارة العالمية عن المعايير والسياسات التجارية الحالية والجديدة) واعلان قيام المشروعات التجارية المشتركة

مجلس الخدمات : موكل لهذا المجلس الترتيب لاجراء مفاوضات خدمات الاتصالات وخدمات التمويل والخدمات البحرية وللمجلس عدد من الجان المساعدة المتخصصة ويعمل وفق قواعد اتفاقية GATS

مجلس فض المنازعات والتسويات : ويتكون من لجنة خبراء فض المنازعات والتى تقوم بالتحكيم فى المنازعات التى لم يتم حلها ولجنة اخرى تتولى النظر فى الاستئناف المقدم واتخاذ الاجراءات اللازمة

لجنة مجلس السلع :

- لجنة الوصول للسوق
- لجنة الزراعة
- لجنة معايير الوقاية الصحية
- لجنة النسيج
- لجنة العوائق الفنية للتجارة
- لجنة فض المنازعات
- لجنة مواجهة الاغراق
- لجنة تقييم التعريفة الجمركية
- لجنة قواعد المنشأ
- لجنة تصاريح الاستيراد
- لجنة معايير الاستثمار
- لجنة الوقاية من المخاطر

دور منظمة التجارة العالمية :

الدور الرئيسي لمنظمة التجارة العالمية هى ادارة مفاوضات التجارة وتنفيذ قواعد اتفاقية التجارة متعددة الاطراف (متضمنة فض المنازعات) ويوجة اهتمام المنظمة نحو القيام بالانشطة الرئيسية الاتية :

1- مساعدة اقتصاد الدول النامية ودول التحول نحو اقتصاد السوق:

تمثل الدول النامية ودول التحول ثلاثة ارباع الاعضاء فى منظمة التجارة العالمية ولذا توجة المنظمة اهتمام كبير لحل مشاكل هذه الدول ، حيث تنظم سكرتارية المنظمة مجموعة من البرامج لشرح كيفية عمل النظام ومعاونة مندوبى الدول الاعضاء الرسميين والمفاوضين

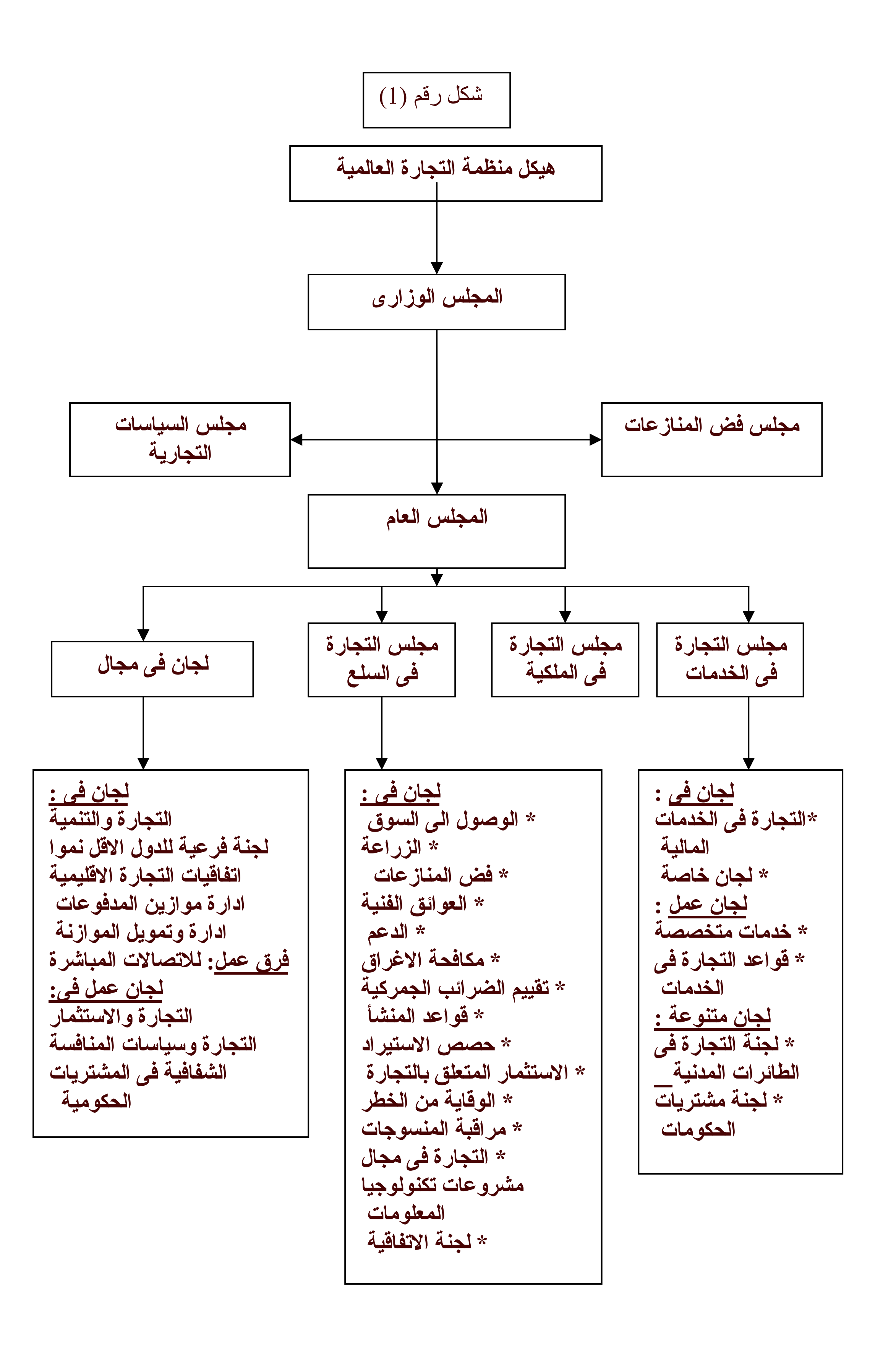
وبعض هذه البرامج تعقد فى جنيف والبعض الاخر فى الدول المعنية بالموضوع ، وعدد من البرامج قد تم تنظيمها بالاشتراك مع منظمات دولية اخرى وبعضها يتم فى اطار دورات تدريبية والبعض الاخر يتم فى شكل مساعدات فردية لحل مشكلة محددة

2- دعم متخصص لترويج الصادرات :

تم انشاء مركز التجارة الدولى عام 1964 فى اطار جولات اتفاقية الجات بناء على طلب من الدول النامية لتقدم المعاونة لهم فى مجال ترويج الصادرات ويتم العمل الان لتنفيذ هذه المساعدة بالمشاركة بين منظمة التجارة العالمية والامم المتحدة من خلال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكيتاد- UNCTAD)

ومحور المساعدة يتوجة نحو مساعدة الدول فى تشكيل وتنفيذ برامج ترويج الصادرات وايضا عمليات الاستيراد والنواحى الفنيه التى تشملها ، حيث تقدم هذه المراكز معلومات عن اسواق الصادرات وفنون التسويق وتقدم معاونة خاصة للدول النامية والاقل نموا فى مجال الامداد ببيانات التعريفات الجمركية والتجارة العالمية والاسواق بما يعود بالفائدة على ترويج صادراتهم

كما تساعد هذة المراكز ايضا على تسويق الخدمات وترويج الصادرات وتدريب الافراد القائمون على تقديم هذه الخدمات ، كما تقدم المراكز هذه الخدمات بدون مقابل للدول الاقل نموا


شكل رقم (1)
هيكل منظمة التجارة العالمية
المجلس الوزارى
مجلس السياسات التجارية
مجلس فض المنازعات
المجلس العام
لجان فى مجال
مجلس التجارة فى السلع
مجلس التجارة فى الملكية
مجلس التجارة فى الخدمات
لجان فى :
التجارة والتنمية
لجنة فرعية للدول الاقل نموا
اتفاقيات التجارة الاقليمية
ادارة موازين المدفوعات
ادارة وتمويل الموازنة
فرق عمل: للاتصالات المباشرة
لجان عمل فى:
التجارة والاستثمار
التجارة وسياسات المنافسة
الشفافية فى المشتريات الحكومية
لجان فى :
* الوصول الى السوق
* الزراعة
* فض المنازعات
* العوائق الفنية
* الدعم
* مكافحة الاغراق
* تقييم الضرائب الجمركية
* قواعد المنشأ
* حصص الاستيراد
* الاستثمار المتعلق بالتجارة
* الوقاية من الخطر
* مراقبة المنسوجات
* التجارة فى مجال مشروعات تكنولوجيا المعلومات
* لجنة الاتفاقية
لجان فى :
*التجارة فى الخدمات المالية
* لجان خاصة
لجان عمل :
* خدمات متخصصة
* قواعد التجارة فى الخدمات
لجان متنوعة :
* لجنة التجارة فى الطائرات المدنية
* لجنة مشتريات الحكومات

3- التعاون فى صناعة السياسات الاقتصادية الكلية :

الدور الهام لمنظمة التجارة العالمية هو التعاون مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والمؤسسات الدولية الاخرى بهدف تحقيق ترابط فى صناعة السياسات الاقتصادية العالمية – المباحثات الوزارية المنفصلة التى تمت فى القاء الوزارى فى مراكش عام 1994 عملت على تحقيق هذا الهدف ، وتطورت هذه المباحثات وزادت من خلال منظمة التجارة العالمية بهدف تحقيق ترابط اقوى فى صناعة السياسات الاقتصادية العالمية وهذا يتحقق نتيجة لتنسيق واتصال العناصر المختلفة فى السياسات الاقتصادية من خلال تطوير تعاون منظمة التجارة العالمية مع المؤسسات الدولية المسؤلة عن الحالة المالية والنقدية (البنك الدولى وصندوق النقد الدولى) ، والمباحثات تتناول ايضا نتائج تحرير التجارة والتى تؤدى الى النو الاقتصادى وتحقيق التنمية الاقتصادية ودعم برامج الاصلاح الهيكلى واثر التكلفة الاجتماعية خلال عملية التحول

4- التنبية الروتينى للاعضاء فى حالة مخالفة قواعد الاتفاقية :

تقوم المنظمة بتقديم المساعدة لاعضائها بغرض تيسير التعامل بين الدول الاعضاء فى المفاوضات متعددة الاطراف من خلال العمل على تنفيذ قواعد وقرارات وتعليمات المنظمة مع توجية النظر الى الدول التى لاتطبق شروط الاتفاقية لسرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيح الخلل

وتعقد دورات تدريبية فى جنيف ثلاث مرات فى السنة للمسؤلين الحكوميين عن تنفيذ سياسات التجارة الخارجية وخاصة من الدول النامية تحت مظلة اتفاقية الجات منذ عام 1955 وتتم الان تحت مظلة منظمة التجارة العالمية

اتفاقية منظمة التجارة العالمية :

قواعد ومبادئ اتفاقية منظمة التجارة هى نتيجة للمفاوضات بين الدول الاعضاء ؛ والمرحلة الحالية هى نتيجة للمفاوضات التى تمت فى جولات اورجواى والتى تضمنت مراجعة عامة للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) وهى التى تمثل القواعد الاساسية للتجارة فى السلع والجدول رقم (3) يوضح الهيكل الاساسى لاتفاقية منظمة التجارة العالمية.

جدول رقم (3) : الهيكل الاساسى لاتفاقية منظمة التجارة العالمية

السلع	الخدمات	الملكية الفكرية	المنازعات	الموضوعات
اتفاقية التعريفات والتجارة GATT	اتفاقية التجارة فى الخدمات GATS	أتفاقية التجارة فى الملكية الفكرية TRIPS	فض المنازعات Disputes settlement	القواعد الاساسية Basic principles
اتفاقيات سلع اخرى وملاحق اضافية Other goods agreements &annexes	ملاحق اتفاقية الخدمات Services annexes			تفاصيل اضافية
جداول الالتزامات للدول Countries schedules &commitments	جداول الالتزامات للدول Countries schedules &commitments			التزامات الوصول الى الاسواق Market access commitments

وقد اقامت جولة اورجواى قواعد جديدة للتعامل فى السلع والخدمات حيث بدوا اعضاء المنظمة من خلال هذه الاتفاقية فى تطبيق نظام عدم التميز فى مجال التجارة ، وكل دولة تحصل على تعهد بأن صادراتها سوف تباع بحرية وباسعار عادلة فى اسواق الدول الاخرى؛ مع تنفيذ نفس الاجراءات عند استيراد السلع من خارج اسواقها وقد اعطت الاتفاقية للدول النامية بعض المرونة فى تنفيذ تعهداتها وتحتوى اتفاقية انشاء منظمة التجارة على مجموعة من الاتفاقيات الفرعية هى :

1- اتفاقية انشاء المنظمة
2- الاتفاقيات اللاحقة والمكملة لها
3- اتفاقية القواعد الحاكمة لتسوية المنازعات
4- اتفاقية آلية مراجعة التجارة
5- اتفاقية القرارات الوزارية والاعلانات

المبادئ العامة لاتفاقية منظمة التجارة :

يوجد مجموعة من المبادئ تعمل منظمة التجارة العالمية فى اطارها :

1- مبدأ عدم التميز فى المعاملة :

وفقا لهذا المبدأ تتعهد الدول اعضاء المنظمة ان تطبق على وارداتها من الدول الاخرى نفس المعاملة التى تقررها على السلع المحلية المثيلة ، وعلى ذلك فأن المنتجات المستوردة من دول اعضاء المنظمة تعامل معاملة مثيلة للمنتجات الوطنية وانة لايوجد تمييز فى المعاملة لصالح المنتجات الوطنية

2- مبدأ الخفض العام والمتبادل للرسوم الجمركية :

تم الاتفاق على خفض عام ومتدرج على نحو متبادل للتعريفة الجمركية على السلع المصنعة ومنتجات الموارد الطبيعية بنسبة 33 % على ان يتم الخفض خلال 5 سنوات من تاريخ انشاء منظمة التجارة العالمية وبنسب متساوية خلال كل عام وقد تم ايضا الاتفاق على اجراء تخفيضات للتعريفة الجمركية على المحاصيل والمنتجات الزراعية بمتوسط 36 % بالنسبة للدول المتقدمة وذلك خلال 6 سنوات ، وكذلك تم منح الدول النامية والاقل نموا مزايا فى هذا المجال وفى حالة تطبيق ذلك فأن مستوى النعريفة الجمركية على السلع الصناعية لن تتعدى فى اول يناير عام 2000 نسبة ال 5 % ونسبة السلع التى يشملها هذا الخفض سوف تبلغ 99 % للدول المتقدمة بدلا من 78 % سابقا؛ ودول شرق ووسط اوربا 98 % بدلا من 73 % سابقا؛ والدول النامية 73 % بدلا من 21 % سابق ([2])

3- مبدا تحريم القيود الكمية:

تنص الاتفاقية على تحريم الاجراءات التى تهدف الى وضع قيود كمية على كل من الصادرات والواردات وبصفة خاصة نظام الحصص والقيود الكمية على الواردات والتى تتخذ بهدف تحقيق بعض الاهداف الاقتصادية مثل حماية للصناعة الوطنية او بعض الانشطة الاقتصادية ؛اوعدم زيادة العجز فى ميزان المدفوعات؛ وتفرض القيود الكمية فى حالة الصادرات فى حالة توفير احتياجات السوق المحلى او النقص المفاجى فى الانتاج وهناك بعض الاستثناءات على هذا المبدأ هى :

---

[2] دكتور : السيد عبد المولى "الوجيز فى العلاقات الاقتصادية الدولية " القاهرة 2002 ص 200

* حماية القطاع الزراعي :

للدولة ان تطلب التصريح لها بوضع قيود كمية على صادراتها من المواد الغذائية وذلك نتيجة للعجز المؤقت فى انتاج المواد الغذائية ؛اما فى حالة الوفرة الكبيرة فى انتاجها فللدولة ان تطلب التصريح لها بوضع قيود كمية على الواردات من هذه السلع

* تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات :

يجوز لكل دولة وضع قيود كمية على وارداتها بغرض منع تدهور ميزان المدفوعات واعادة توازنة وذلك فى اطار برنامج اعادة الهيكلة الذى يوافق علية صندوق النقد الدولى وهذه القيود تتم لفترة محددة وترفع تدريجيا بانتهاء الاسباب التى ادت الى فرضها كما يشترط الايكون هناك تميز بين الدول فيما يتعلق بنظام الحصص

4- مبدأ الدولة الاكثر رعاية :

وفقا لهذا المبدأ تلتزم الدول الاعضاء بأن تمنح لبعضها البعض معاملة لاتقل عما تمنحة لاي دولة اخرى من مزايا وتفضيلات ؛فاذا اتفقت مجموعة من الدول على منح مزايا وتفضيلات اكثر مما هو متاح فى اتفاقية منظمة التجارة فان الدول الاخرى الاعضاء فى المنظمة تتمتع بهذه المزايا وهذا الشرط ينطبق على اتفاقية التجارة فى الخدمات والتجارة فى الملكية الفكرية ؛ وهناك استثناءات من هذا الشرط منصوص عليها فى الاتفاقية وتسرى بقوة القانون ولاتحتاج لموافقة اعضاء المنظمة واخرى لاتطبق الابموافقة اعضاء المنظمة وبإيجاز هى:

* الاستثناءات دون الحاجة لموافقة اعضاء المنظمة :

هى اقامة منطقة تجارة حرة أو اتحادات جمركية بين الدول ؛ ولايسرى ذلك على السوق المشتركة والاتحاد الاقتصادى ، وكذلك نظام التفضيلات التجارية التى تتمتع بة الدول النامية بعد جولة مفاوضات طوكيو فى ابريل عام 1979 والذى يعرف بالاطار القانونى للتجارة الدولية للبلدان النامية ؛حيث نص على ان التفضيلات والمزايا التى تتمتع بها الدول النامية مستثناة من شرط الدولة الاكثر رعاية المنصوص علية فى المادة الاولى من الاتفاقية

* الاستثناءات التى تتطلب الحصول على موافقة الدول الاعضاء :

وهى الخاصة بالتكتلات الاقتصادية والتى تم الموافقة عليها فى المادة 25 من الاتفاقية رقم 5 وهى الخاصة بأخطار المنظمة قبل نية الدخول فى مفاوضات التكتلات الاقتصادية ([3])

5- مبدأ النظام القانوني للتكتلات :

تمثل التكتلات الاقتصادية التى تاخذ شكل منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركى استثناء على شرط الدولة الاكثر رعاية ولذا اهتم الاتفاق على وضع مبادئ قانونية لهذه التكتلات بحيث لايترتب على قيامها حدوث اضرار بالغير ؛ حتى لايترتب على اقامة التكتلات الاقتصادية اعاقة للتبادل التجارى بين الدول اعضاء التكتل والدول الاخرى غير الاعضاء ؛ كما الزمت الاتفاقية عدم زيادة القيود الجمركية على الدول اعضاء المنظمة وان تكون فى مستوى ما كانت علية قبل الانضمام فى التكتل ، وعند اخطار المنظمة بنية الدخول فى مفاوضات التكتل الاقتصادى يتم تشكيل لجان لبيان وفحص مدى التزام الدول الاعضاء فى التكتل للالتزامات السابق ذكرها

---

[3] دكتور السيد عبد المولى "مرجع سابق" ص 197

6- مبدأ نظام التحفظات :

نظمت الاتفاقية طريقة واسلوب اجراء التحفظات حيث يجب ان تقتصر مدتها على الفترة التى تلزم لعلاج الاضرار وبحد اقصي اربعة اعوام؛ ويمكن مد اجل هذه المدة اربعة اعوام اخرى؛ ولايجوز اطالة هذه المدة مرة ثالثة سوى للدول النامية حيث من الممكن اعطائها مدة ثالثة لمدة عامان وللدول الاعضاء فى المنظمة ان تلجأ الى اتخاذ اجراءات عاجلة بهدف حفض الواردات بغرض حماية منتجاتها الوطنية بشروط هى:

- حدوث زيادة كبيرة فى الواردات من منتج معين
- اجراء تحقيق من جانب السلطات المحلية وبشرط وجود دليل على زيادة الوردات
- تنفيذ التحفظ بصفة استثنائية ومؤقتة وبمدة لاتزيد عن 100 يوم
- وقوع الضرر والتدهور فى نشاط من الانشطة الانتاجية وتقديرها يبنى على وقائع

اهم موضوعات اتفاقية منظمة التجارة :

1- التجارة فى السلع : نقطة البداية فى المفاوضات التى بدأت منذ عام 1947 وحتى عام 1994 هى تسهيل وانسياب التجارة فى السلع واجراءات رفع القيود التعريفية وغير التعريفية ومواجهة الاجراءات التميزية والاجراءات ضد الاغراق ؛ ومنذ عام 1995 عملية تطوير اتفاقية الجات اصبحت مسؤلية منظمة التجارة العالمية وتحت اشرافها كاتفاقية تعمل على زيادة التجارة فى السلع والتى تتعامل مع قطاعات عديدة مثل الزراعة والمنسوجات والاجراء الخاصة بأقامة التجارة والمعايير القياسية للمنتجات والدعم والاجراءات ضد الاغراق

2- السلع الزراعية : يتم تحرير التجارة فى السلع الزراعية تدريجيا وفى مدة قدرها 6 اعوام بالنسبة للدول المتقدمة؛ ولاتتجاوز عشر سنوات بالنسبة للدول النامية ، ويتم هذا التحرير عن طريق الغاء القيود بانواعها وخفض قيمة الدعم بنسبة 36 % بالنسبة للدول المتقدمة و21 % من حجمة خلال فترة التحرير (6 سنوات) ، وخفض قيمة الدعم بنسبة 24 % بالنسبة للدول النامية و 20 % من حجمة خلال فترة التحرير (10 سنوات)

كما يتم ايضا خفض الدعم المحلى الذى يوجة الى الصادرات من المحاصيل الزراعية بنسبة 20 % ؛ بالاضافة الى تحويل القيود غير الجمركية الى قيود جمركية مع خفضها 36 % خلال مدة التنفيذ

3- المنسوجات والملابس : تقوم الدول المتقدمة منذ الحرب العالمية الثانية بتقيد وارداتها من المنسوجات والملابس عن طريق الحصص الثنائية فى ظل الاتفاق متعدد الاطراف الخاص بالالياف والذى يغطى اكثر من 50 % من تجارة المنسوجات والملابس

وتمثل تجارة المنسوجات بالنسبة للدول النامية 40 % من صادراتها الصناعية وبالتالى اتفق على ان يتم الغاء التدريجى لنظام الحصص المعمول بة فى خلال عشر سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ 1995/1/1 مع قيام الدول النامية بخفض التعريفة الجمركية على وارداتها من المنسوجات والملابس؛ وقد تم الاتفاق على انشاء جهاز لمراقبة العمل فى تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة تحت اشراف مجلس التجارة فى السلع

4- الوصول الي الاسواق : يقصد بالوصول للاسواق هو تيسير عملية التبادل التجارى بين الدول الاعضاء فى المنظمة وقد تم الاتفاق على توسيع نطاق السلع الصناعية والسلع الزراعية؛ حيث تم الاتفاق على ادخال بعض السلع الصناعية التى كانت مستثناة (المنسوجات والملابس) الى مجموعة السلع التى تنطبق الاتفاقية ، وبالنسبة للسلع الصناعية انخفضت التعريفة الجمركية عليها لتبلغ 5 % فى المتوسط مقابل 40 % فى اواخر الاربعينات وقد تم الاتفاق على مايلى :

* قيام الدول الغنية بخفض التعريفة الجمركية على السلع الصناعية باكثر من الثلث

* قيام الاعضاء من الدول المتقدمة بإزالة الرسوم الجمركية على العقاقير والمعدات الطبية ومعدات المقاولات والصلب والاثاث ، وقد تم ايضا الاتفاق على ادخال التجارة فى الخدمات مثل النقل والتامين والخدمات المصرفية

5- التجارة فى الخدمات : تسعى البنوك وشركات التأمين وشركات الاتصالات وخدمات السياحة وسلاسل الفنادق وشركات النقل الى اقامة انشطة لها فى الخارج؛ وهذه الانشطة تم التفاوض بشأنها؛ واعضاء منظمة التجارة قد اقروها فيما يسمى باتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات (GATS) ؛ والالتزمات من قبل الدول بأن قطاع الخدمات سوف يعمل فى اطار من المنافسة من خلال فتح اسواقها لهذا النشاط وبدون اى قيود ؛وتقوم اتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات على نفس الفكر الذى يحكم تحرير التجارة فى السلع وقد استقر الرأى على تحديد اربعة انواع لتوريد الخدمات تشملها الاتفاقية هى:

- انتقال الخدمة عبر الحدود : وبالتالى لايتطلب الامر انتقال مؤدى الخدمة الى خارج حدود دولتة كتقديم خدمات من خلال شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)
- التواجد التجارى : ويقص بة تقديم خدمات من خلال شركة او فرع فى دولة اخرى
- الاستهلاك فى الخارج : ويقصد بها انتقال المستهلك الى الخارج للحصول على خدمات مثل السياحة
- انتقال الافراد بغرض العمل فى دولة اخرى بصفة مؤقتة

هذا وقد تم الاتفاق فى هذا المجال على الاتى :

- وضع اطار عام للتجارة فى الخدمات يتضمن المبادئ الاساسية
- وضع بنود خاصة بالنسبة للخدمات المالية والاتصالات والنقل الجوى وحركة العمالة
- اجراءء محادثات اضافية فى المستقبل فيما يخص الاتصالات والخدمات المالية

ويغطى هذا القطاع الخدمات المالية (البنوك وشركات التامين واسواق المال) وخدمات النقل البرى والجوى والبحرى والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات الاستشارية واعمال المقاولات وخدمات السياحة والخدمات المهنية (تعليم – استشارت – طب – محاسبة ومراجعة)

وللعضو فى حالة تدهور ميزان المدفوعات ان يفرض قيود على تجارة الخدمات دون تميز بين الدول وبحيث تكون متوافقة مع اتفاقية صندوق النقد الدولى وان تكون بصفة مؤقتة وان ترفع القيود بعد تحسن الموقف

6- حقوق الملكية الفكرية: عقدت منظمة التجارة العالمية اتفاقية تضمنت قواعد التجارة والاستثمار فى الافكار والابداع وتضمنت هذه القواعد اسس العمل فى مجال حقوق النسخ والعلامات والاسماء التجارية وتوصيف ومكونات المنتجات والتصميمات الصناعية ونظم الدوائر الالكترونية المتكاملة واجراءات الشفافية فى مجال التجارة

وقد تم الاتفاق على تحقيق توازن بين اهداف الدول المتقدمة والنامية فى هذا المجال حيث تم الاتفاق على نقل التكنولوجيا وتجنب دفع تكاليف عالية مقابل براءات الاختراع وخاصة للسلع مثل الادوية

وقد تم الاتفاق على تطبيق مبدأ الدولة الاولى بالرعاية وبدأ تطبيق حقوق الملكية الفكرية بعد عام من قيام منظمة التجارة العالمية و بعد خمس سنوات بالنسبة للدول النامية، وقد تم تحديد مدة براءة الاختراع بعشرين عاما مع الزام الاعضاء بتسجيل براءات الاختراع والتصميمات وتسجيل العلامات الخدمية مثل العلامات التجارية

7- اجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة : والمقصود بها تلك الاجر اءات التى تتخذ بشأن الاستثمار الاجنبى والتى لها علاقة بمجال التجارة الخارجية ومن امثله هذه الاجراءات متطلبات المحتوى المحلى "حصول المشروع على نسبة محددة من مستلزمات الانتاج من مصادر محلية و"متطلبات موازنة التجارة" والتى تحدد ما يمكن للمشروع من استيرادة فى مقابل مايمكن ان يقوم بتصديرة

وينص الاتفاق على الزام الدول الاعضاء بالغاء هذه الاجراءات على اساس انها تعوق حركة الانسياب الطبيعى للتجارة الدولية وقد منحت المنظمة فرصة قدرها عامان للدول المتقدمة وخمسة اعوام للدول النامية للتخلص مما هو قائم فى هذا المجال مع قيام هذه الدول بوضع خطط لدراسة البدائل المختلفة ومصادر السلع الوسيطة وتكلفتها واسعارها وتحسين جودة المنتج القادر على المنافسة داخليا وخارجيا

قواعد الاتفـــــــــاقية :

نظمت الاتفاقية بعض القواعد التى تتبعها الدول لحمايتها وتيسير حركة التبادل التجارى بينها، كما ان الدول الاقل نموا ليس لديها اى التزام نحو خفض تعريفاتها اوالدعم الذى تقدمة لصادراتها واهم هذه القواعد هى :

1- القواعد الخاصة بمكافحة الاغراق :

السلعة تكون فى حالة اغراق اذا كان سعر تصديرها يقل عن قيمتة فى دول التصدير او يقل عن السعر المقابل لمنتج مماثل يباع فى دولة التصدير ، ويتعين على الدولة المتضررة ان تدفع بالدليل على ان الاغراق يسبب لها ضرر او يهدد بحدوث ضرر لقطاع من قطاعات الانتاج المحلى فى صناعة من الصناعات وليس لمشروع معين فى الصناعة ، هذا بالاضافة الى اقامة الدليل على وجود العلاقة السببية بين الاغراق والاضرار التى تلحق بالدولة المستوردة وفى هذا الخصوص يكفى ان يكون الاغراق من بين الاسباب المؤدية للاضرار وليس السبب الرئيسى

ويتعين على الدولة المتضررة ان تقرر ان هناك ضرر او سوف يحدث ضرر بخطوط الانتاج وان تقوم الدولة المتضررة بعمل تحقيق لايستمر اكثر من عام للتأكد من حدوث اضرار من عدمة على ان يقدم الدلائل التى تفيد على وجود حالة اغراق وترتب على ذلك حدوث اضرار لأحد فروع الانتاج

والاجراءات الوقائية فى هذه الحالة تتمثل فى فرض رسوم لمكافحة الاغراق لاتزيد مدتها عن اربع سنوات؛ ويتم زيادتها لمدة اخرى فى حالة الضرورة القصوى، وقد تم اعطاء الدول النامية معاملة تفضيلية حيث استثنت المنظمة الدول النامية من تطبيق الاجراءات الوقائية اذا لم تتجاوزالواردات من الدول النامية 3 % من اجمالى الواردات؛ أو اذا لم تتجاوز واردات هذه الدولة 9 % من الواردات من الدول النامية جميعا ، كما منحت الاتفاقية الدول النامية والاقل نموا استثناءا حيث سمحت الاتفاقية بزيادة مدة تطبيق الاجراءات الوقائية لمدة عشر سنوات (خمس سنوات تجدد لمددة اخرى)

2- القواعد الخاصة بالاعانات :

تعرف الاتفاقية الاعانة بأنها شكل من اشكال حماية الدخل ومساندة الاسعار بشكل مباشر وغير مباشر تأثيرا على الصادرات ، وقد اقرت الاتفاقية حق الدول النامية فى تقديم اعانات لصادراتها لانها تمثل احدى وسائل تحقيق التنمية فى هذه الدول وذلك بشرط الا يتحقق ضرر بأنتاج أو تجارة احدى الدول الاعضاء ، واهم القواعد التى تم الاتفاق عليها فى هذا المجال هو حظر تقديم الدول الاعضاء فى المنظمة لثلاث فئات من الدعم هى :

* دعم الصادرات : وهو الذى يقدم لاستخدام المواد الوسيطة المحلية بدلا من المواد المستوردة

* الدعم غير المحدد : وهو المقدم للبحوث والدراسات الخاصة بمنتج معين او الدعم الذى يقدم لمناطق معينة والدعم الذى يقدم لأغراض بيئية

* الدعم الذى يؤدى الى الضرر بالمستوردين : ويؤدى الى درجة كبيرة من التميز فى المعاملة بين المنتج والمستورد

كما تم الاتفاق على عدم زيادة مستويات الدعم الذى تقدمة الدول لمنتجيها عن المستويات التى كان معمول بها قبل 1986 ويتعين الغاء هذا الدعم فى حالة بلوغ الصادرات مرحلة تنافسية فى السوق العالمية ، وقد تم ايضا منح الدول النامية والاقل نموا والتى يقل دخل الفرد من الناتج عن الف دولار سنويا؛ بأن يسمح لها ان تقدم دعم لصادراتها لفترة غير محددة اما الدول النامية والتى يزيد دخل الفرد من التانج عن الف دولار سنويا فيسمح لها ان تقدم دعم لصادراتها لمدة عشرة سنوات وبعد ذلك يتم الغاء الدعم {ويوضح الجدول رقم (4) التالى الاهداف الرقمية لخفض التعريفات والاعانات لكل من الدول المتقدمة والنامية}

جدول رقم (4)

الاهداف الرقمية لخفض التعريفات والمساعدات للدول المتقدمة والدول النامية

مستوى خفض التعريفات الجمركية والمساعدات	الدول المتقدمة 6سنوات من عام 1995الى2000	الدول النامية 10سنوات من 1995الى2004
منتجات الزراعة	-36 %	-24 %
فى غير ذلك الحد الادنى للخفض فى المنتجات	-15 %	-10 %
الدعم المحلى اعوام (86-88)	-20 %	-13 %
الصادرات	-36 %	-24 %
اعوام (86-90)	-21 %	-14 %

وفى مجال الخدمات اى عضو يرى ان هناك ضرر من اى دعم مقدم فى مجال الخدمات من عضو اخر علية ان يدخل معة فى تشاور ، وفى حالة عدم الاتفاق يتم التحكيم؛ وفى حالة عدم تنفيذ نتائج التحكيم للعضو المضار أن يقوم بسحب مزايا مساوية لنتائج التحكيم من جانبة؛ وفى حالة تصعيد المشكلة الى جهاز تسوية المنازعات فأن الجهاز يمكنة الترخيص للعضو المضار بطلب التعويض وتعليق الامتيازات

3- قواعد واجراءات تسوية المنازعات :

يتم تسوية المنازعات بين الاعضاء فى المنظمة من خلال مجلس تسوية المنازعات التابع للمنظمة وفقا للمراحل التالية :

* مرحلة التشاور والمصالحة:

تطلب الدولة المتضررة فى هذه المرحلة عقد مشاورات ثنائية مع الطرف الذى تسبب فى الضرر وعلية الرد فى خلال عشرة ايام وان تبدأ عملية التشاور فىغضون شهر من تقديم الطلب وفى حالة عدم رد الطرف المدعى علية فى خلال المدة المحددة يحق للدولة المتضررة طلب عرض النزاع على مجلس حل النزاع التابع للمنظمة

* مرجلة العرض على مجلس فض النزاع :

يصدر المجلس قراراته وفق نصوص الاتفاقية وعلى الاطراف الامتثال لهذه القرارات ما لم تستأنف احد الدولتين الحكم امام لجنة الاستئناف التى تعقد بصفة دائمة فى المنظمة ؛ وفى حالة اصدار حكم تقوم الدولة التى صدر الحكم لصالحها بالحصول على تعويض او الحصول على موافقة المنظمة باتخاذ اجراءات انتقامية مماثلة فى وجة الدولة المحدثة للضرر؛ واذا لم يتوفر القدرة على تحقيق ما سبق يتم عملية تحكيم اخرى نهائية تستغرق وقتا قصيرا لتحديد مقدار التعويض

ادارة منظمة التجارة العالمية :

يتم ادارة منظمة التجارة العالمية بواسطة اعضائها الحكوميين وكل قراراتها تتخذ من قبل اعضائها جميعا (من خلال وزرائها الذبن يلتقون بصفة عادية مرة كل سنتان) او عن طريق الممثلين الرسميين (الذين يلتقون بصفة عادية فى جنيف) والقرارات تتخذ بالاجماع ؛ وفى هذا الخصوص منظمة التجارة العالمية ليست مثل بعض المنظمات الدولية الاخرى مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى حيث ان القوة الممثلة فى اتخاذ القرارات لم تعطى لمجلس الادارة.

وعندما تم وضع اتفاقية منظمة التجارة فأن السياسات التجارية الناتجة عن المفاوضات قد تم وضعها معها والقواعد الخاصة بالمنظمة قد تم وضعها بواسطة الدول الاعضاء وفق اجراءات تم الاتفاق عليها فى مفاوضاتهم.

وفى بعض الاحيان الالتزامات تتضمن التهديد بالعقوبات التجارية؛ وهذه العقوبات قد فرضت من قبل الدول الاعضاء؛ وهذا هو الاختلاف الجوهرى بينها وبين المنظمات الدولية الاخرى، فمثلا قرار منح مساعدة لدولة من الدول الاعضاء يتحقق من خلال قرار اجماع لعدد 144دولة أو بأغلبية الاعضاء؛ وهذا يعنى ان القرارات التى تتخذ بهذه الطريقة تنال موافقة الجميع ؛ ورغم الصعوبة فى ذلك فقد تم تنفيذ بعض الاتفاقيات الهامة. ورغم ذلك فأن هناك مشروعات مشابهة لانشاء وتنفيذ مثل هذه الاتفاقات قد يتم تنفيذها من قبل مجلس الادارة والذى يمثل مجموعات مختلفة من الدول والذى يجنمع فتريا ولكن حتى الان منظمة التجارة العالمية هى منظمة تدار من قبل اعضائها وبأجماع الاراء.

الدول النامية فى اتفاقية منظمة التجارة العالمية :

حوالى ثلثى اعضاء المنظمة والبالغ عددهم 144 دولة من اجمالى 189 دولة (حتى عام 2001) هم من الدول النامية و منهم 11 دولة عربية وتسعى 6 دول عربية اخرى للانضمام الى المنظمة ([4]) ومن المتوقع ان يلعبوا دورا متزايد فى منظمة التجارة العالمية وذلك لعددهم ولانهم اصبحوا يمثلون قوة فى الاقتصاد العالمى وتتعامل المنظمة مع احتياجات الدول النامية فى اطار ثلاثة محاور هى:

1- لجنة التجارة والتنمية :

*يوجد لجنة خاصة بالتجارة والتنمية تعمل من خلال المنظمة وضمن هيكلها التنظيمى واتفاقية منظمة التجارة العالمية تتضمن عدد من الترتيبات التى تتعامل مع الدول النامية والاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة

---

[4] د/ احمد منير نجار " اثر منظمة التجارة العالمية WTO كأحدى اليات العولمة على الاسواق المالية العربية " بحث مقدم الى المؤتمر الدولى –تنمية القطاع المالى فى الدول العربية 31- مارس الى 2 ابريل 2003

(الجات) والتى تتعامل مع التجارة فى السلع تتضمن جزء خاص (الجزء الرابع) فى التجارة والتنمية والذى يتضمن مفهوم تبادل المنفعة فى مفاوضات التجارة بين الدول المتقدمة والدول النامية

*واتفاقية الجات ايضا استمرت فى منح ترتيبات خاصة للدول النامية بدون ان تضطر ان تفعل ذلك مع باقى الدول الاعضاء وهو ما يعرف "بالمعاملة الخاصة والمختلفة"

* الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات GATS بنفس المنطق تمنح الدول النامية بعض المعاملة التفضيلية تحت عنوان التكامل الاقتصادى (الجزء الخامس من هذه الاتفاقية

<u>2- منح شروط خاصة للدول النامية:</u>

تحتوى اتفاقية منظمة التجارة العالمية على شروط خاصة بالدول النامية وهناك ترتيبات فى اتفاقية منظمة التجارة العالمية اهمها :

*منح زمن اضافى للدول النامية كى تنفذ التزاماتها (فى اغلب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، كما ان هناك ترتيبات لزيادة فرص الدول النامية فى التجارة من خلال تعظيم قدرتها على الوصول الى الاسواق (مثال فى مجال النسيج، والخدمات، والعوائق الفنية للتجارة)

*وتقوم المنظمة ايضا بحماية اعضائها من الدول النامية من خلال حماية عوائد الدول النامية وخاصة فى مراحل التكيف المحلى والدولى (مثال العمل ضد الاغراق، وتدهور ميزان المدفوعات ، وازالة العوائق الفنية للتجارة) ، وتقدم المنظمة ايضا مساعدات للدول النامية فيما يخص التعامل مع معايير الصحة المرتبطة بالتجارة والمعايير الفنية والمعاونة فى تقوية قطاع الاتصالات المحلى

<u>3- المساعدات الفنية :</u>

سكرتارية المنظمة تقدم مساعدات فنية للدول النامية (تدريب فى مختلف الموضوعات الخاصة بالتجارة) ، كما يمكن ان تقدم سكرتارية المنظمة استشارة قانونية خاصة للدول النامية فى اى نزاع يخص مجال التجارة،والخدمة تقدم من جانب قسم التعاون الفنى فى سكرتارية منظمة التجارة العالمية (وقد تم تقديم هذه الخدمة لعدد كبير من الدول خاصة الدول النامية)

<u>نظرة خاصة للدول الاقل نموا :</u>

تلقى الدول الاقل نموا اهتمام اكبر من قبل منظمة التجارة العالمية، وقد اقترح الوزراء عندما انتهت جولة اورجواى فى مراكش عام 1994 ان تلتزم الدول الاقل نموا باقل قدر من الالتزامات خاصة فى مجال خفض التعريفات الجمركية وغير الجمركية كدعم لهذة المجموعة من الدول ، حيث ان تنفيذ الالتزامات العادية قد تؤدى الى اثار سلبية على هذه الدول فمثلا رفع الدعم عن الحاصلات الزراعية التصديرية قد يؤدى الى رفع اسعار تلك الحاصلات فى اسواق التصدير والتى تستوردها هذه الدول ، وقد اقر الوزراء فى اجتماعهم ان يتم مراقبة حالة اى دولة نامية مستوردة للغذاء من قبل لجنة الزراعة ؛ وعلى ان يقدم دعم لمثل هذه الدول من قبل اعضاء المنظمة ومن قبل المؤسسات الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى

وقد وافقو الوزراء ايضا فى سنغافورة عام 1996 على خطة عمل خاصة بالدول الاقل نموا متضمنة جهود خاصة لدعم الدول الفقيرة فى العالم بتقديم مساعدة لتحسين قدراتهم على المشاركة فى النظام متعدد الاطراف ، وقد وعدت الدول المتقدمة بدعم هذه الدول فى مجال الوصول الى الاسواق والاستيراد من الدول الاقل نموا؛ مع منح امكانية رفع الضرائب الجمركية كلية على الواردات من الدول الاقل نموا

هذا بالاضافة الى ان الدول الاقل نمو المتورطة فى منازعات يمكن ان تطلب من مدير عام منظمة التجارة العالمية او رئيس مجلس فض المنازعات من خلال الاستشارات كى يفض المنازعات او التوسط لحلها بأى وسائل اخرى (هذه المراحل لفض المنازعات متاحة فى كل الحالات) ولكن عادة ما يوافق كلا الجانبان على ذلك؛ وقد يقدم رئيس مجلس فض المنازعات خدماتة الاستشارية مرة اخرى فى مجال فض المنازعات قبل اللجوء الى الاستئناف، وفى اللقاء الوزارى الذى عقد فى جنيف فى اكتوبر عام 1997 كان الاهتمام موجهة نحو دعم موقف الدول الاقل نموا وتضمن اللقاء بالاضافة الى منظمة التجارة العالمية كل من الامم المتحدة ومؤتمر التجارة والتنمية UNCTAD ومركز التجارة الدولى ITC وايضا بمشاركة مؤسسات مالية واقتصادية دولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وبرنامج الامم المتحدة للتنمية ، وكان هدف اللقاء هو تطوير مدخل عام ومتكامل لمساعدة الدول على الاستخدام الاكثر كفاءة للنظام التجارى الدولى وايضا منح الدول المتقدمة فرص لتطوير قدرة الدول الاقل نموا على الوصول للاسواق

لجنة منظمة التجارة العالمية للتجارة والتنمية :

لجنة منظمة التجارة والتنمية لديها مجال عمل واسع وتعمل فى مجالات متعددة من خلال اسبقيات هى :

* كيفية تنفيذ شروط الافضليات وكذا الاعتراضات من جانب الدول النامية
* دليل الاستخدام للعمليات التكنولوجية (الفنية)
* زيادة مشاركة الدول النامية والاقل نموا فى مجال التدريب
* الامتيازات الممنوحة من قبل اتفاقية منظمة التجارة العالمية للدول النامية والاقل نموا
* الاتفاقات والترتيبات الاقليمية بين الدول النامية

– من حيث النظام العام للتفضيلات التجارية (والتى تقوم فية الدول المتقدمة برفع العوائق فى مواجهة الواردات من الدول النامية)

– من حيث ترتيبات التفضيلات من خلال التجمعات الاقليمية للدول النامية مثل السوق المشتركة لجنوب امريكا "الميرسكيو" ؛والسوق المشتركة لدول جنوب وشرق افريقيا "الكوميسا" ؛ والسوق المشتركة لدول جنوب شرق اسيا "الاسيان"

ومهمة مراقبة الدول النامية وما تتضمنه من عملية التحليل الاقتصادى هى موكلة للجنة التجارة والتنمية حيث كلفت هذه الجنة من قبل سكرتارية المنظمة فى عام 1996 بتقديم ورقة عمل عن " مشاركة الدول النامية فى التجارة العالمية " وبيان الاسباب التى ادت الى قيام دول جنوب شرق اسيا بتحقيق نتائج ايجابية فى مجال التجارة العالمية بينما عدد كبير من الدول النامية لم تصل الى هذه النتائج بل ان بعضها كان مخيب للامال

وحصة الدول النامية فى التجارة العالمية من السلع وصلت الى 28 % عام 1980 ثم انخفضت فى النصف الثانى من الثمانينيات الى النصف ، وحصة الدول النامية بدأت فى التزايد مرة اخرى بعد ذلك ؛ وفى نفس الوقت الدول النامية ككل قد حققت معدل نمو اقتصادى فى المتوسط مرتفع ولوحظ زيادة فى صناعة وحصص الصادرات واصبحوا اقل اعتمادا على الصادرات من المواد الاولية مثل التعدين ([5]) وهذه اللجنة تنظر الى اهم العناصر والتى يعتقد انها تلعب دور كبير فى مشاركة الدول النامية فى النظام التجارى العالمى وهى :

<u>1– الوصول الى الاسواق وتدفق رأس المال:</u>

[5]World Trade Organization "Trading into the future" -www.wto.org P52

مساعدة الدول النامية على التوسع والتنوع فى الانتاج التصديرى ؛خاصة اذا كانت صادرات هذه الدول قد تركزت فى عدد قليل من الاسواق وعدد قليل من المنتجات؛ وايضا المعاونة فى صياغة السياسات الكلية الاقتصادية (مثل موازنة الحكومة وسعر الفائدة وسعر الصرف) غير المستقرة وتحسين مناخ الاستثمار

2- التعاون الفني :

التعاون الفنى هو مجال عمل لجنة التجارة والتنمية التابعة للمنظمة وهى تقدم مساعدة خاصة للدول النامية (والدول التى تحولت من النظام المركزى) والهدف هو بناء المؤسسات الضرورية والتدريب المستمر للمسؤليين الحكوميين فى مجال سياسات تحرير التجارة العالمية والتفاوض التجارى

لجنة فرعية للدول الاقل نمو :

اللجنة الفرعية للدول الاقل نموا تقدم تقريرها الى لجنة التجارة والتنمية وهى عضو فى تكوينها ويتضمن عملها موضوعان رئيسيان هما:

- الوسائل والطرق التى تتكامل بها الدول الاقل نموا مع النظام التجارى الدولى
- التعاون الفنى والتكنولوجى

وتقوم اللجنة الفرعية ايضا بتنفيذ الاختبار فتريا لمدى ملائمة الشروط الخاصة باتفاقية منظمة التجارة العالمية مع الدول الاقل نموا وتحدد اللجنة مكونان رئيسيان لمساعدة الدول الاقل نموا على ان تتكامل بشكل افضل مع النظام التجارى الدولى هما:

* تأمين الدول النامية كأسبقية اولى من خلال التعاون الفنى الهادف الى رفع قدرتها لبناء المؤسسات الضرورية اللازمة للمشاركة فى التجارة العالمية

* تحضير خطة عمل المنظمة للتعاون مع الدول الاقل نموا

وقد تلاحظ ايضا ان الدول الاقل نموا ومنذ عام 1980 ذات الاداء التصديرى المرتفع تتجة للحصول على حصة كبيرة فى صناعة السلع من خلال صادراتها وبالتالى معدل نمو مرتفع فى الناتج المحلى

مؤتمرات التدريب وورش العمل :

تعقد لجنة التجارة والتنمية تدريب منتظم فى موضوعات سياسات التجارة الخارجية فى جنيف منذ عام 1999 ، هذا بالاضافة الى انها تقوم بتنظيم من مايقرب من عدد 300 نشاط فى مجال التعاون الفنى والتى تتضمن المؤتمرات وورش العمل فى عديد من الدول بهدف معاونة الدول النامية ودول التحول فى هذا المجال مع اعطاء اهتمام الى الدول الافريقية ، كما عقدت مؤتمرات للتدريب فى كل من اسيا وامريكا اللاتينية والكاريبى والشرق الاوسط والباسيفيك ؛والموازنة الحالية لمنظمة التجارة العالمية العادية السنوية فى مجال التعاون الفنى تصل الى 636 الف فرنك سويسرى وفى مجال التدريب 1.5 مليون فرنك سويسرى وتاتى عملية تمويل مشروعات برامج التدريب والتعاون الفنى من ثلاث مصادر هى :

- الموازنة العامة لمنظمة التجارة العالمية
- حصص تطوعية من الدول اعضاء المنظمة
- حصص تقوم بها الدول المضيفة

وتمويل الحصص التطوعية التى تتم من قبل الدول الاعضاء والتى تأخذ عدة اشكال يمكن ان تدار من جانب سكرتارية المنظمة او من جانب الدول الواهبة وهى فى الغالب تخضع للقرارات المشتركة من قبل سكرتارية المنظمة والدول المانحة

مراكز معلومات منظمة التجارة العالمية :

وقد تم انشاء مراكز معلومات للتجارة الدولية من خلال قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية والتى انشئت عام 1999 بهدف امداد الدول وخاصة النامية والاقل نموا بالمعلومات الضرورية والتى تتطلبها عملية تحرير التجارة ولتيسير وترويج الصادرات من خلال شبكة معلومات مزودة بالحواسب الالية ، حيث يمكن الحصول علي الوثائق من خلال الاسطوانات المدمجة او من خلال شبكة المعلومات الدولية "الانترنت " ؛ ومراكز معلومات منظمة التجارة تتبع وزراء التجارة فى الدول المتواجدة بها ووزراء التجارة بالتجمعات الاقليمية ويصل عدد المراكز حتى الان الى 100 مركز

<u>المكاسب التى يمكن ان تحققها الدول النامية :</u>

اقرات جميع الدول المشاركة فى المفاوضات فى جولة اورجواى وكذا فى اتفاقية منظمة التجارة أهمية التقارب فى المصالح بين دول الشمال والجنوب واهمية التحول فى موقف الدول المتقدمة ؛ حيث اتخذت الدول النامية موقف المتخوف بالرغم مما توفرة الاتفاقية من استثناءات لصالحها ؛ ورغم ذلك فقد تم االاتفاق بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وفى بعض الحالات قد ظهر الخلاف (كمثال فى مجال النسيج والملابس وانتقال العمالة) كما ان بعض الدول النامية حتى الان لم تعطى اهتمام كبير بتنظيم وهيكلة اوضاعها بما يتوافق مع احتياجات تحرير التجارة العالمية ، وبعض الدول النامية تضع تعريفات منخفضة على وارداتها من المواد الخام والوسيطة وتعريفات مرتفعة على وارداتها من المنتجات النهائية

ورغم ذلك فقد تزايدت اعداد الدول النامية المشتركه فى نظام التجارة الدولى الجديد، وهذا ما ورد فى تقرير كل من منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، حيث انخفض معدل التعريفة الجمركية على الواردات من 61 % قيل تحرير التجارة العالمية الى 13 % على الواردات من المنتجات الصناعية بعد العمل باتفاقية منظمة التجارة العالمية ([6])

واتفاقية منظمة التجارة العالمية والتى تمثل نتاج جولة اورجواى 1986-1994 من مفاوضات التجارة تؤدى دور هام وتراقب تنفيذ وتطبيق الالتزامات وتنفيذ برامج الاصلاح وتوفر فرص و مكاسب للدول النامية اهمها:

<u>1- زيادة فرص التصدير:</u>

* اصلاح اساسى لنظام التجارة فى المنتجات الزراعية
* القررات الخاصة بنظام الحصص والتى تعمل على اعاقة توسع صادرات الدول النامية
* خفض فى الضرائب الجمركية على صادراتها من السلع الصناعية الزراعية
* الاستفادة من العمل فى التجمعات الاقليمية والتكتلات الاقتصادية

<u>2- تراجع اهمية التفضيلات :</u>

المعاملة التفضيلة التى كانت تتمتع بها بعض الدول قد تضائلت اهميتها فى ظل اتفاقية الجات وايضا فى ظل اتفاقية اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، حيث اصبحت هذه التفضيلات بعد التخفيض للتعريفة الجمركية لاتمثل مزايا كبيرة وبالتالى يمكن لعدد كبير من الدول النامية العمل فى الاسواق الخارجية فى ظل التفضيلات التجارية التى تضائل حجمها ودورها

<u>3- الاستفادة من برامج الاصلاح الاقتصادى والتجارى :</u>

---

[6] World Trade Organization "Gats Fact & Functions" -www.wto.org

تنتفع الدول النامية والاقل نمو ا من دعم منظمة التجارة والمؤسسات الدولية الاخرى والخاص بتنمية ورفع استجابة الاقتصاد المحلى لمواجة متطلبات تحرير التجارة العالمية من خلال برامج الاصلاح الاقتصادى؛ وبرامج التكيف الهيكلى ؛ والساسيات الاقتصادية الكلية ؛ وبرامج التدريب والمساعدات الفنية والتكنولوجية؛ ورفع القدرة على تطوير البنية الاساسية وبناء مؤسساتها

4- التدرج في التعريفات :

سقوف التعريفات الجمركية اصبحت منخفضة فى ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية خاصة فى الدول المتقدمة ولكن هناك بعض الدول النامية تفرض تعريفات مرتفعة على بعض المنتجات تحت دعوى انها تعتبر حساسة اولحماية بعض الصناعات غير القادرة على المنافسة وهذه التعريفات فى اقصاها بعضها يؤثر على صادرات الدول النامية الاخرى

واذا كانت الدولة ترغب فى حماية بعض المنتجات فى صناعتها يمكن لها ان تضع تعريفات منخفضة على وارداتها من المواد الخام بغرض خفض تكلفتها وتضع تعريفات مرتفعة فى مواجهه وارداتها من المنتجات تامة الصنع وهذا الاسلوب متبع فى كل من الدول المتقدمة والنامية ولكنة فى اطار الاتغافية يتجة الى الانخفاض ؛ كما انة من المتوقع ان تحقيق الدول النامية قدر من العوائد من اتفاقية منظمة التجارة العالمية اهمها:

*يتوقع الخبراء ان تنمو تجارة العالم بفضل برتوكول النفاذ للاسواق وذلك بمعدل سنوى يصل الى 5 % سنويا وسوف تتحقق المكاسب لبعض منتجات الدول النامية من الصناعات التقليدية نتيجة لزيادة صادراتها وخاصة من المنسوجات والملابس

*يتيح فتح الاسواق امام صادرات الدول النامية فرصا تصديرية بشكل اوسع نتيجة لالغاء الحواجز ورفع الدعم عن المنتجات المحلية

*ينتج من ازالة الحواجز والعوائق امام التجارة من زيادة التبادل التجارى والاستثمار المشترك ونقل التكنولوجيا

*تعمل الدول النامية على بناء قدرتها التنافسية وتدعيم هياكلها الانتاجية وتنمية كوادرها البشرية كى تستطيع المنافسة والتوجة نحو اقتصاد السوق الحر

*يوفر التعاون والتكامل الاقليمى امتيازات وامكانيات للتبادل التجارى والاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل وانتقال عناصر الانتاج وانخفاض تكلفة الخدمات المرتبطة بالتجارة

*توفر الاتفاقية للدول النامية فترات انتقالية للتطبيق بما يمثل فرصة لاعادة بناء القدرات والهياكل الانتاجية والمعرفية والاستغلال الامثل للامكانيات المتاحة

*المنتجات الوطنية للدول النامية التى تستطيع ان تنافس فى السوق المحلية فى ظل حرية التجارة يمكن ان تنافس فى الاسواق الخارجية بكفاءة

*يتوقع ان تزيد الصادرات الزراعية للدول النامية بعد الاهتمام بمواصفات وقيود البيئة

*رفع الدعم عن المنتجات التصديرية المباشر وغير المباشر قد يؤدى الى حدوث فائض بالموازنة يمكن استخدامة فى تمويل انشطة اخرى

*ينتج من تيسير حركة التجارة الاستفادة المثلى من عامل الوقت وتقلل من فرص تخزين السلع وبالتالى خفض اسعارها

*منح الاسبقية للدول النامية فى المعاملة التفضيلية وخاصة الدول المستوردة للغذاء من حيث القروض والمعونات والهبات

*الاستفادة من التنسيق بين المنظمة والمنظمات الدولية على دعم الدول النامية وتنفيذ برامج اعادة الهيكلة والاصلاح الاقتصادى

*التوجة نحو التعاون والتكامل الاقتصادى والتجارى يزيد من كفاءة ونمو الافتصاد العالمى بما يعود على كافة الدول

مخاوف الدول النامية من اتفاقية منظمة التجارة:

*المخاوف من تحقيق خسائر: هل افريقيا وبعض الدول النامية سوف تحقق خسائر صافية من تحرير التجارة ؟ هذه الفرضية لم يتم اختبارها حتى الان، حيث ان اغلب الدول قد استفادت من تحرير التجارة العالمية وذلك نتيجة لالغاء القيود الكمية على النسيج ومنتجات اخرى وايضا من الفرص المتاحة التى توفرها الاتفاقية

*المخاوف من انخفاض صادراتها نتيجة لتراجع اهمية التفضيلات : تتخوف بعض الدول النامية التى كانت تتمتع بتفضيلات تجارية ان تنخفض صادراتها نتيجة لتراجع اهمية التفضيلات الناتجة عن انخفاض معدلات التعريفة الجمركية ، ولكن المؤشرات لاتشير الى حدوث خسائر كلية هامة لمثل هذه الدول

*ارتفاع اسعار الغذاء : المخاوف من رفع الدعم عن السلع الزراعية سوف يؤدى الى ارتفاع اسعارها فى الاسواق العالمية مما يؤدى الى تحقيق خسائر للدول المستوردة للغذاء وخاصة الدول منخفضة الدخل

*التجارة فى الملكية الفكرية : تحمى حقوق الملكية الفكرية الشركات الدولية العملاقة وخاصة شركات الادوية والشركات المنتجة للبذور والمنتجات الزراعية والصناعية والتكنولوجية وهذا يمثل عبئ اضافى على الدول النامية والاقل نموا

وتمثل النقاط التالية بصفة عامة اهم المخاوف :

*رفع الحماية عن الاسواق المحلية سوف يكون فى صالح الدول المتقدمة وبالتالىسوف تتاثر المنتجات الوطنية للدول النامية غير القادرة على المنافسة من حيث السعر والجودة

*تطبيق مبدا الدولة الاكثر رعاية سوف يؤدى الى فقدان الدول النامية المعاملة التفضيلية التى كانت تتمتع بهافى ظل بعض الاتفاقيات السابقة

*يؤدى ادراج حماية الملكية الفكرية ضمن مكونات الاتفاقية الى احتكارات تكنولوجية لصالح الدول المتقدمة وزيادة تكاليف على الدول النامية

*الالغاء التدريجى لدعم المنتجات الزراعية التصديرية فى الدول المتقدمة سوف يؤدى الى ارتفاع اسعارها فى الاسواق العالمية وتتاثر بذلك الدول النامية المستوردة للغذاء المستوردة

الاثار التقديرية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية :

يجدر الاشارة الى ان منظمة التعاون والتنمية OECD والبنك الدولى للانشاء والتعمير WB قاما ببعض الدراسات لتقييم الاثار الكمية الناجمة عن تطبيق الاتفاقية نوجز اهمها([7]):

الدراسة الاولى : تتوقع الدراسة ان يزداد الناتج الاجمالى العالمى بمقدار 213 مليار دولار باسعار عام 1992 خلال عشر سنوات من قيام منظمة التجارة العالمية وذلك عن الناتج الذى كان سوف يتحقق فى حالة عدم اتباع قواعد هذه الاتفاقية

[7] د0 عبد الواحد العفورى "العولمة والجات– الفرص والتحديات" مكتبة مدبولى 2000

ووفقا لهذه الدراسة سوف تحصل دول منظمة التعاون والتنميه على 135 مليار دولار من اجمالى الزيادة اى بنسبة 64 % اما الباقى وقدرة 78 مليار دولار اى بمعدل 36 % فسوف توزع مناصفة بين الدول النامية والدول المتحولة من التخطيط المركزى اى يصل نصيب الدول النامية الى حوالى 39 مليار دولار وبمعدل 16 % من حجم الزيادة المتوقعة

الدراسة الثانية: تم اعداد هذه الدراسة قبل الانتهاء من جولة اورجواى حيث قدرت ان العالم ككل فى حالة التحرير الجزيى سوف يحقق 119 مليار دولار اضافية اما فى حالة التحرير الكلى سوف ترتفع المكاسب الى 262 مليار دولار

وسوف تحصل الدول الصناعية المتقدمة فى حالة التحرير الجزئى على 100 مليار دولار من الزيادة المتوقعة بمعدل يصل الى 84 % والدول النامية تحصل على مايقرب من 12 مليار دولار وبمعدل 10.3 % والدول المتحولة على حوالى 6 مليار دولار اى بمعدل 5.5 % من حجم الزيادة فى الناتج العالمى

الدراسة الثالثة : استندت الدراسة على الوثيقة النهائية لجولة اورجواى ووفقا لهذه الدراسة سوف يزيد الناتج الاجمالى العالمى بمقدار 212 مليار دولار وسوف تحصل الدول الصناعية المتقدمة على 139 مليار دولار اى بمعدل 65.5 % وسوف توزع باقى الزيادة على الدول النامية بمعدل 16.6 % والدول المتحولة بمعدل 17.6 % والزيادة المتوقعة فى الناتج الاجمالى العالمى وتوزيعها على دول العالم وفقا للدراسات الثلاثة السابق تناولها بالعرض يوضحها الجدول رقم (5)

وتشير افضل التقديرات الى ان نصيب الدول النامية لن يتجاوز 17 % من المكاسب الاجمالية الناتجة عن تطبيق الاتفاقية والعمل بها ، وتوكد التقديرات ان معظم الدراسات التى تمت ان توزيع المكاسب غير متساوى ؛ وسوف يكون النصيب الاكبر لدول الاتحاد الاوربى ؛ تليها الولايات المتحدة ؛ ثم اليابان

جدول رقم (5)

الزيادة المتوقعة للناتج القومى الاجمالى وتوزيعهات على دول العالم

الدول	تحرير جزئى1991	تحرير كلى 1999	بعد جولة اورجواى
	القيمة بالبليون $	القيمة بالبليون $	القيمــة بالبليون $
الولايات المتحدة	35.3	73.5	36.4
الاتحاد الاوربى	27.5	60.4	61.3
اليابان	27.6	50.4	27.0
كندا	4.4	9.3	3.7
دول اخرى فى غرب اوربا	4.0	9.3	8.1
استراليا ونيوزيلندا	0.9	3.2	2.4
دول الاقتصاد المتحول والاقتصاد المركزى بما فيهم الصين	6.6	23.6	37.4
الدول المستوردة للسلع الزلراعية ذات الدخل المتوسط	4.2	7.6	7.1

الدول المصدرة للغذاء ذات الدخل المنخفض	2.5	12.1	12.2
باقى دول العالم	5.6	13.3	16.4
العالم	119	262	212

المصدر :د0 عبد الواحد العفورى "العولمة والجات– الفرص والتحديات" مكتبة مدبولى 2000

و التغير فى الدخل الحقيقى نتيجة لتحرير التجارة العالمية نتيجة للتحرير الجزئى والكلى يقسم الدول الى دول سوف تحقق خسائر فى مرحلة التحرير الجزئى والتحرير الكلى مثل اندونسيا ودول البحر المتوسط ودول افريقيا والمكسيك ودول اخرى سوف تحقق مكاسب واهمها هى دول اسيا مرتفعة الدخل والصين والهند واليابان وروسيا والولايات المتحدة وكندا والجماعة الاوربية وبعض دول امريكا اللاتينية وهذا ما يوضحة الجدول رقم (6)

جدول رقم (6)

التغير فى الدخل الحقيقى نتيجة لتحرير التجارة العالمية

التغير فى الدخل الحقيقى	التحرير الجزئى	التحرير الكامل
من -2.6 % الى - 0.8 %	————————	اندونسيا (-2.6 %) – دول البحر المتوسط (-2.4 %) – المغرب (-2.3 %) – نيجريا (-1.8 %) – دول الخليج (-1 %) باقى دول افريقيا (-0.9 %)
من -0.7 % الى - 0.1 %	اندونسيا (-0.7 %) –المغرب (-0.5 %) – دول البحر المتوسط (-0.4 %)- باقى دول افريقيا (-0.2 %)	المكسيك (-0.4 %)
من صفر الى 0.4 %	المكسيك (صفر %) –استراليا ونيوزيلندا والاتحاد السوفيتى وشرق اوربا (0.1 %)- الولايات المتحدة وكندا (0.2 %)- البرازيل (0.3 %)	كندا (صفر)-جنوب افريقيا (0.1 %)- الولايات المتحدة (0.3 %) –البرازيل (0.4 %)
من 0.5 % الى 1.0 %	الخيج والهند (0.5 %)-جنوب افريقيا ودول امريكا الجنوبية ودول اسيا منخفضة الدخل(0.6 %) –اليابان (0.9 %)	الاتحاد السوفيتى (0.9 %) استراليا ونيوزيلندا (1.0 %)
من 1.1 % الى 1.5 %	الجماعة الاوربية ومنطقة التجارة الحرة الاوربية (1.4 %)	باقى دول امريكا اللاتينية ودول اسيا منخفضة الدخل (1.3 %)
من 1.6 % الى 2.0 %	————————	الهند (1.8 %)

من 2.1 الى 3 %	الصين (2.5 %) –اسيا مرتفعة الدخل (2.6 %)	اليابان (2.7 %) –الجماعة الاوربية ومنطقة التجارة الحرة الاوربية (3 %)
من 3.1 الى 4.5 %	ــــــــــــــــ	الصين (4.5 %)
اكبر من 4.5 %	ــــــــــــــــ	دول اسيا مرتفعة الدخل (8.2 %)

المصدر : د.ابراهيم العيسوى "الجات واخواتها –النظام الجديد للتجارة العالمية" بيروت –1997

تقييم نتائج اتفاقية منظمة التجارة العالمية على كل من الدول المتقدمة والنامية

من خلال دراسة وتحليل صادرات السلع الخدمات لكل من الدول المتقدمة والنامية خلال الفترة من عام 1995 الى عام 2000 (على اساس ان الصادرات والوصول الى الاسواق هى محور تحرير التجارة العالمية وان المكاسب منها هى المؤدية الى زيادة معدلات النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة) ومن بيانات منظمة التجارة العالمية فى هذا المجال يتضح الاتى:

اولا : صادرات الدول المتقدمة فى مجال السلع :

* زيادة حصة وقيمة صادرات كل من الولايات المتحدة الامريكية وكندا واليابان من السلع خلال الفترة من عام 1995 الى عام 2000
* انخفاض حصة وقيمة صادرات كل من فرنسا والمانيا
* حققت كل من انجلترا والاتحاد الاوربى انخفاض فى حصة الصادرات وزيادة فى القيمة

وهذا ما يوضحة الجدول رقم (7)

جدول رقم (7) : صادرات الدول المتقدمة من السلع

الدولة	القيمة بالبليون دولار							حصه الصادرات			معدل التغير السنوى فى القيمة		
	1980	1985	1990	1995	1999	2000	2001	1980	2000	2001	1999	2000	2001
العالم*	2034	1954	3448	5122	5700	6430	6155	100	100	100	3.8	12.8	4.3–
الولايات المتحدة	225.6	218.8	393.6	584.7	692.2	781.1	730.8	11.09	12.15	11.87	1.6	12.8	6.4 –
فرنسا	116.0	101.7	216.59	301.2	324.3	324.9	321.8	5.7	5.05	5.23	1.1	0.2	0.9 –
المانيا*	192.9	183.9	421.1	523.5	543.5	551.8	570.7	9.48	8.58	9.27	0.0	1.5	3.4
ايطاليا	78.1	76.7	170.3	233.8	235.6	240.5	241.1	3.84	3.74	3.92	4.2 –	2.1	0.3
انجلترا	110.1	101.3	185.2	237.9	272.2	284.9	273.1	5.41	4.43	4.44	11.3	16.0	6.1 –
كندا	67.7	90.9	127.6	192.2	238.45	276.64	259.8	3.33	4.30	4.22	11.3	16.0	6.1 –
اليابان	130.44	177.16	287.58	443.12	419.37	479.25	403.50	6.41	7.45	6.56	8.1	14.3	15.8–
الاتحاد الاوربى	753.8	708.8	1509	2084	2236	2312	2291	37.06	35.96	37.23	0.1	3.4	0.9 –
الدول المتقدمة	1280	1289	2490	3524	3810	4100	3934	62.92	63.76	63.92	2.0	7.6	4.0–

* المصدر: مستخرج من بيانات منظمة التجارة العالمية بتاريخ 2003/2/2 –www.wto.org

ثانيا : صادرات بعض من الدول النامية فى مجال السلع :

* وفى مجال صادرات السلع لبعض من الدول النامية حققت كل من البرازيل المكسيك وتركيا وبولندا والهند واندونيسيا وماليزيا وسنغافورة والفلبين وتايلاند ومصر والجزائر وتونس وليبيا والمغرب وسوريا والاردن ولبنان واليمن والسودان زيادة فى معدل نمو قيمة الصادرات من السلع وزيادة فى معدل التتغير فى الحصة وهذا ما يوضحة الجدول رقم (8) التالى :

جدول رقم (8)

صادرات بعض الدول النامية من السلع

الدولة	القيمة بالبليون دولار									حصه الصادرات		معدل التغير السنوى فى القيمة		
	1980	1985	1999	2000	2001	1990	1995	1999	2000	2001	1980	2000	2001
العالم*	2034	1954	3.8	12.8	4.3-	3448	5122	5700	6430	6155	100	100	100
دول غير عربية													
البرازيل	20.13	25.64	6.1-	14.7	5.7	31.41	46.51	48.01	55.09	58.22	0.99	0.86	0.95
الارجنتين	8.02	8.40	11.8-	13	0.9	12.35	20.97	23.33	26.41	26.66	0.39	0.41	0.43
المكسيك	18.03	26.76	16.1	22.0	4.78-	40.71	79.54	136.39	166.37	158.55	0.899	2.59	2.58
تركيا	2.91	7.96	1.4 -	4.5	12.3	12.96	21.64	26.59	27.78	31.20	0.14	0.43	0.51
بولندا	17.02	11.49	2.9 -	15.5	14.0	14.32	22.90	27.41	31.65	36.09	0.84	0.49	0.59
الهند	8.59	9.14	6.7	18.8	2.9	17.97	30.63	35.67	42.38	43.61	0.42	0.66	0.71
اندونسيا	21.91	18.59	0.4 -	27.7	9.3 -	25.68	45.42	48.67	62.12	56.32	1.08	0.97	0.92
ماليزيا	12.96	15.44	15.2	16.2	10.4 -	29.45	73.91	84.46	98.14	87.92	0.64	1.53	1.43
سنغافورة	19.38	22.81	4.4	20.2	11.6 -	52.73	118.27	114.68	137.80	121.75	0.95	2.14	1.98
الفلبين	5.74	4.61	24.3	8.8	19.2 -	8.12	17.50	36.58	39.78	32.13	0.28	0.62	0.52
تايلاند	19.78	30.70	9.9	21.6	17.1 -	67.08	111.56	121.50	147.78	122.51	0.97	2.30	1.99
دول عربية*													
مصر	3.05	3.71	13.7	31.8	12.0-	3.48	3.45	3.56	4.69	4.13	0.15	0.07	0.07
الجزائر	13.87	12.84	27.3	75.9	9.0-	12.93	10.24	12.53	22.03	20.05	0.68	0.34	0.33
تونس	2.20	1.74	2.3	0.4-	12.9	3.53	5.48	5.87	5.85	6.61	0.11	0.09	0.11
ليبيا	21.91	12.31	19.3	68.9	13.2-	13.23	8.98	7.95	13.42	11.65	1.08	0.21	0.19
المغرب	2.49	2.17	3.0	0.8	4.2-	4.27	6.88	7.37	7.43	7.12	0.12	0.12	0.12
سوريا	2.11	1.64	19.9	33.8	3.1-	4.21	3.56	3.46	4.63	4.49	0.10	0.07	0.07
الاردن	0.57	0.79	1.7	3.5	20.9	1.06	1.77	1.83	1.90	2.29	0.03	0.03	0.04
لبنان	0.87	0.48	2.3	5.6	21.8	0.49	0.82	0.68	0.72	0.87	0.04	0.01	0.01

اليمن	0.80	0.59	63.1	67.2	21.4-	0.69	1.69	2.44	4.08	3.21	0.04	0.06	0.05
السودان	0.54	0.37	30.9	131.7	9.8-	0.37	0.56	0.78	1.81	0.81	0.03	0.03	0.03
موريتانيا	0.19	0.37	6.6	19.6-	6.7-	0.47	0.50	0.37	0.30	0.28	0.01	0.00	0.00
الصومال	0.14	09..0	6.3-	0.8	8.3-	0.15	0.15	0.12	0.12	0.11	0.01	0.00	0.00
اجمالى الدول النامية	590.27	495.32	9.9	23.4	6.1-	799.09	1294.64	1522.67	1879.53	1764.41	29.02	29.23	28.67

* تم استبعاد الدول العربية التى تعتمد صادراتها على البترول بالدرجة الاولى

المصدر: مستخرج من بيانات منظمة التجارة العالمية بتاريخ 2003/2/2 -www.wto.org

ثالثا : مقارنة بين الصادرات من السلع لكل من الدول المتقدمة والنامية

* حصة صادرات السلع للدول المتقدمة عام 1995 = 68.8 % - حصة صادرات السلع للدول المتقدمة عام 1999 = 68.8 % - حصة صادرات السلع للدول المتقدمة عام 2000 = 63.8%

* حصة صادرات السلع للدول الناميه عام 1995 = 25.2 % - حصة صادرات السلع للدول الناميه عام 1999 = 26.8 % - حصة صادرات السلع للدول الناميه عام 2000 = 29.2%

مما سبق يتلاحظ زيادة حصة صادرات السلع للدول النامية ومع ذلك فأن التغير فى القيمة هو 7 % بالمقارنة بى 16.3 % للدول المتقدمة وهذا نيجة انخفاض قيمة العملة فى مواجهه عملات الدول المتقدمة

* ان معدل التغير السنوى فى قيمة صادرات الدول المتقدمة من عام 1995 الى عام 2000 هو 16.3%

* ان معدل التغير السنوى فى قيمة صادرات الدول النامية من عام 1995 الى عام 2000 هو 7.0 %

* كما ان معدل التغير فى السنوى فى قيمة صادرات الدول النامية هى 9.9 % عام 1999 مقارنة ب 2.0 % للدول المتقدمة و 3.8 % لاجمالى العالم عام 1999 و ايضا 23.4 % عام 2000 مقارنة ب 7.6 % للدول المتقدمة و12.8 % لاجمالى العالم عن عام 2000 وهذا ما يوضحة الجدول رقم (9) التالى :

جدول رقم (9)

صادرات الدول المتقدمة والنامية من السلع

الدولة	القيمة بالبليون دولار							حصه الصادرات			معدل في
	1980	1985	1990	1995	1999	2000	2001	1980	2000	2001	999
العالم*	2034	1954	3448	5122	5700	6430	6155	100	100	100	3.8
اجمالى الدول المتقدمة	1280	1289	2490	3524	3810	4100	3934	62.92	63.76	63.92	2.0
اجمالى الدول النامية	590	495	799	1294	1532	1879	1764	29.02	29.23	28.67	9.9

* المصدر: مستخرج من بيانات منظمة التجارة العالمية بتاريخ 2003/2/2-www.wto.org

رابعا : صادرات الدول المتقدمة فى مجال الخدمات :

* تلاحظ زيادة قيمة صادرات الخدمات وحجم الحصص لكل من الولايات المتحدة وانجلترا واليابان وكندا والاتحاد الاوربى خلال الفترة المختارة (من عام 1995-الى عام 2000) وعلى العكس من ذلك باقى الدول المتقدمة وهذا ما يوضحة الجدول رقم (10) التالى:

جدول رقم (10)

صادرات الدول المتقدمة من الخدمات

الدولة	القيمة بالمليون دولار							الحصة %				
	1980	1985	1990	1995	1999	2000	2001	1990	1995	1999	2000	2001
العالم*	364300	381800	783200	1190600	1379400	1465100	1458200	100	100	100	100	100
الولايات المتحدة	38110	63493	132880	198610	249970	272110	263380	16.97	16.68	18.12	18.57	18.06
فرنسا	42156	34720	66274	83108	81742	81153	79848	8.46	6.98	5.93	5.54	5.48
المانيا*	25764	22819	51605	75182	82613	80480	79651	6.59	6.31	5.99	5.49	5.46
ايطاليا	18823	19391	48579	61173	58018	55998	56970	6.20	5.14	4.21	3.82	3.91
انجلترا	34295	29454	53830	76536	112220	115030	108366	6.87	6.43	8.14	7.85	7.43
كندا	7115	9356	18350	25425	34826	37550	35643	2.34	2.14	2.52	2.56	2.44
اليابان	18760	21648	41384	63966	60313	68303	63670	5.28	5.37	4.37	4.66	4.37
الاتحاد الاوربى	191100	170900	369500	507000	598600	605900	611500	47.18	42.58	43.40	41.36	41.94

* المصدر: مستخرج من بيانات منظمة التجارة العالمية بتاريخ 2003/2/2-www.wto.org

خامسا : صادرات بعض الدول النامية فى مجال الخدمات

* تلاحظ زيادة قيمة وحصة صادرات الخدمات لكل من البرازيل والارجنتين والمكسيك وتركيا وبولندا والهند واندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وتايلاند كدول نامية غير عربية
* تلاحظ زيادة قيمة وحصة صادرات الخدمات لكل من مصر والجزائر وتونس وليبيا والمغرب وسوريا والاردن واليمن وموريتانيا وانخفاض قيمة وحصة صادرات السودان من الخدمات وهذا ما يوضحة الجدول رقم (11) التالى :

جدول رقم (11)

صادرات بعض الدول النامية من الخدمات

الدولة	القيمة بالمليون دولار							الحصة %				
	1980	1985	1990	1995	1999	2000	2001	1990	1995	1999	2000	2001
العالم*	364300	381800	783200	1190600	1379400	1465100	1458200	100	100	100	100	100
دول غير عربية												
البرازيل	1672	1993	3706	6005	6873	8846	8719	0.47	0.50	0.50	0.60	0.60
الارجنتين	1427	1599	2264	3591	4285	4374	3904	0.29	0.30	0.31	0.30	....
المكسيك	4383	4436	7222	9585	11608	13563	12547	0.92	0.81	0.84	0.93	0.86
تركيا	596	2835	7882	14475	16188	19232	15882	1.01	1.22	1.17	1.31	1.09
بولندا	2018	2104	3200	10637	8331	10390	11852	0.41	0.89	0.60	0.71	0.81
الهند	2861	3274	4609	6763	14006	17670	20390	0.59	0.57	1.02	1.21	1.40
اندونسيا	....	844	2488	5342	4453	5060	....	0.32	0.45	0.32	0.35	....
ماليزيا	1046	1834	3769	11438	11800	13649	14034	0.48	0.96	0.86	0.93	0.96
سنغافورة	4774	4597	12719	29556	23904	26960	26358	1.62	2.48	1.73	1.84	1.81
الفلبين	1214	1862	2897	9323	4778	3935	3115	0.37	0.78	0.35	0.27	0.21
تايلاند	1366	1898	6292	14652	14542	13785	12932	0.80	1.23	1.05	0.94	0.89
دول عربية*												
مصر	2321	2918	4813	8262	9276	9687	8812	0.61	0.69	0.67	0.66	0.60
الجزائر	446	511	479	793	1200	1218	....	0.06	0.07	0.09	0.08	.....
تونس	990	883	1575	2401	2769	2602	2780	0.20	0.20	0.20	0.18	0.19
ليبيا	137	63	83	24	46	......	....	0.01	0.00	0.00	......	......
المغرب	709	915	1871	2020	2803	2853	3804	0.24	0.17	0.20	0.19	0.26

سوريا	252	465	740	1632	1415	1481	....	0.09	0.14	0.10	0.10	......
الاردن	974	1159	1430	1689	1689	1623	1591	0.18	0.14	0.12	0.11	0.11
اليمن	....	....	82	141	141	174	.....	0.01	0.01	0.01	0.01	....
السودان	250	315	134	82	82	24	14	0.02	0.01	0.01	0.00	0.00
موريتانيا	25	15	14	19	25	28	.....	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00

* تم استبعاد الدول العربية التى تعتمد صادراتها على البترول بالدرجة الاولى

* المصدر: مستخرج من بيانات منظمة التجارة العالمية بتاريخ 2003/2/2 -www.wto.org

نتائج الدراسة :

1- تبين زيادة قيمة معدل النمو السنوى لصادرات الدول المتقدمة الى 16.3 % وبمعدل يزيد عن ضعف معدل زيادة قيمة صادرات الدول النامية 7 % وهذا لايعنى عدم زيادة قيمة صادرات بعض الدول النامية منفردة بمعدلات تقترب مما حققتة الدول المتقدمة

2-كما لوحظ زيادة فى قيمة وحجم الصادرات من السلع لكل من الولايات المتحدة وكندا واليابان خلال الفترة المختارة (من 1995- 2000) وهى الدول التى يتوقع انها حققت اكبر استفادة من اتفاقية منظمة التجارة العالمية حتى الان

3- تلاحظ ايضا زيادة فى قيمة صادرات الخدمات وحجم الحصص لكل من الولايات المتحدة وانجلترا واليابان وكندا خلال الفترة المختارة (من 1995- 2000) والاتحاد الاوربى وعلى العكس من ذلك باقى الدول المتقدمة

3- تشير النتائج ومن دراسة وتحليل الصادرات من السلع والخدمات فى خلال الفترة من عام 1995 الى عام 2000 (رغم ارتباط الدول النامية بتنفيذ كامل التزاماتها حتى بداية عام 2005) الى ان عدد كبير من الدول النامية قد حققت زيادة فى قيمة وحصة الصادرات فى ظل تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية وهذا بالرغم من المخاوف التى طرحتها دول نامية عديدة

4- ضرورة و اهمية الاستمرار فى دعم مطالب الدول النامية بتعزيز قدراتها ورفع كفاءتها من خلال استخدامها للتكنولوجيا المتقدمة

5- الحاجة الى دعم ا ضافى للدول النامية والاقل نموا فى مجال النفاذ للاسواق والتنمية الصناعية وتخفيف القيود الخاصة بالمواصفات والمعايير

6- ارتفاع اسعار المواد الغذائية سوف يتيح الى زيادة صادرات الدول النامية التى تتمتع بميزة نسبية فى هذه المنتجات؛ كما انها تمثل فرصة للتوسع فى انتاج الحبوب

7- رفع نظام الحصص قد يودى الى عدم التميز وزيادة صادرات الدول النامية وخاصة فيما يخص المنسوجات والملابس

8- زيادة المنافسة فى الاسواق المحلية والدولية يؤدى الى جودة الانتاج وانخفاض اسعار السلع فى صالح المستهلك

9- يجب الاستمرار فى طلب فتح اسواق الدول المتقدمة امام الصادرات الخدمية فيما يخص انتقال العمالة كمطلب اساسى للدول النامية

10- اهمية تغزير قدرات الدول النامية فى مجال السلع والخدمات والاستفادة من المساعدات وفترات السماح التى تمنحها منظمة التجارة العالمية للدول النامية والاقل نموا

11- اهمية التفاعل مع منظمة التجارة والتفاوض المبنى على تلاقى المصالح فى الموضوعات الخاصة بالزراعة والنسيج والبيئة وانتقال العمالة والتى لازالت تحت التفاوض

12- ومن الضرورى الاستعداد لمفاوضات الجولات القادمة واعداد الكوادر القادرة على التفاوض وعدم الاعتماد كلية على برامج التعليم والتدريب التى توفرها المنظمة

13- مطالبة الدول المتقدمة برفع القيود وتحرير القطاعات ذات الاهمية التصديرية للدول النامية

14- الحفاظ على التسهيلات الممنوحة للدول النامية فى مجال الخدمات بعدم السماح لموردى الخدمات بالعمل فى اسواق الدول النامية قبل تقوية وتطوير قدراتها المحلية فى هذا المجال

15- يجب التنسيق والموازنة بين اجراءات التحريرالاقتصادى التى تقوم بها الدولة واجراءات التحرير التى تلتزم بها من قبل اتفاقية منظمة التجارة العالمية

16- من الضرورى التفاعل مع المنظمة والعمل على مكافحة الاحتكار فى مجال الخدمات والسلع فى ظل السوق الحر والمفتوح

17- اهمية الالتزام بمبدا الشفافية على ان تقوم الدول بنشر معلوماتها الاقتصادية والتجارية والقوانين والتشريعات المتعلقة بها وابلاغ منظمة التجارة أولا بأول بإى تغيرات تطرا على هذه القوانين والتشريعات

18- للدولة فى حالة الضرر أوتدهور ميزان المدفوعات اتخاذ اجراءات استثنائية فى مجال السلع ؛ وفى مجال توريد الخدمات تقييد عدد موردى الخدمة وقيمة وحجم المبادلات وحجم الاستثمار الاجنبى

19- الاهتمام باعداد كوادر محلية فى مجال تحرير التجارة العالمية واتفاقية منظمة التجارة العالمية ومن خلال دراسة تفاصيل هذه الاتفاقية من الناحية الاقتصادية والتجارية والتشريعية فى المعاهد والكليات بصفة اساسية

20- الاهتمام بتنمية مهارات التفاوض واعداد كوادر تفاوضية يعهد اليها تقديم الخبرة والمشورة فى جولات المفاوضات المقبلة

21- العمل على تفادى الضغوط من قبل الدول المتقدمة بما يحقق للدول النامية تحقيق اكبر قدر من العائد لاقتصادها ويضمن التوازن بين التزاماتها وحقوقها

22- يجب ان نتعامل مع المفاوضات بتحديد مجال العمل والتحرك على كافة القطاعات الاقتصادية والمستويات وان يتم تحديد مسبق لمجالات وموضوعات التفاوض من خلال فهم لقواعد واسس الاتفاقية

المراجـــــــــع :

مراجــع اللغة العربية:

السيد عبد المولى (دكتور) "الوجيز فى العلاقات الاقتصادية الدولية" – بدون ناشر– القاهرة عام 2001

ابراهيم العيسوى (دكتور) "الجات واخواتها – النظام الجديد للتجارة العالمية بيروت– عام 1997

احمد جامع (دكتور) "اتفاقيات التجارة الدولية" الجزء الاول دار النهضة العربية – القاهرة – عام 2001

خلاف عبد الجابر خلاف (دكتور) "القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية –رسالة دكتوراة – القاهرة –1975

سامى عفيفى حاتم (دكتور) قراءات فى التكتلات الاقتصادية الاقليمية – بدون ناشر– القاهرة عام 2000

سامى عفيفى حاتم (دكتور) دراسات فى التكامل الاقتصادي الاقليمي – بدون ناشر– القاهرة عام 2001

عبد الواحد العفورى (دكتور) العولمة والجات – الفرص والتحديات " مكتبة مدبولى – القاهرة عام 2000

عبد الحكيم الرفاعى (دكتور) السياسة الجمركية الدولية والتكتلات الاقتصادية –مجلة مصر المعاصرة _الصادرة عن الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع القاهرة –1976

ل.روبنز "الاقتصادى فى القرن العشرين " ترجمة حسين عمر(دكتور) مراجعة صلاح الدين نامق (دكتور) دار النهضة العربية –القاهرة 1962

ماجدة شاهين "تقييم تحرير تجارة الخدمات من منظور الدول النامية" مجلة التهضة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية –العدد الرابع يوليو عام 2000

محمد زئيف مسعد عبدة (دكتور) الاقتصاد الدولى فى عصر التكتلات الاقتصادية" دار الثقافة العربية –القاهرة –1997

بنك مصر "الجات وجولة اورجواى –الابعاد والاثار الاقتصادية على مصر" النشرة الاقتصادية العدد الثانى 1993

مراجع باللغة الانجليزية

US AID "Egypt obligations and commitments under the GATT/WTO Agreements –Cairo- August 1999

UNCTAD /WTU "Business Guide to the Uruguay Round" Geneva, 1995

UNCTAD "Preparing for Future Multinational Trade Negation" Geneva - 1999

World Bank "World Development Indicators -1999

World Trade Organization "Trading into the future" -www.wto.org

World Trade Organization "Gats Fact & Functions" -www.wto.org

World Trade Organization " The multilateral trading system – past, present and future"-www.wto.org

World Trade Organization "Trading into the future" -www.wto.org

World Trade Organization "Gats Fact & Functions" -www.wto.org